

لإسراع في إصدار الأحكام وإجراء التسويات لإقفال الديون والحسابات الختامية المنفوحى: ضرورة إنشاء محكمة خاصة لقضايا «البلدية»



م. أحمد المنفوحى

دعت البلدية الى إنشاء محكمة خاصة لقضايا البلدية تحت إشراف وزارة العدل بهدف الإسراع في إصدار الأحكام وعمل التسويات المحاسبية اللازمة لإقفال مبلغ الدين الظاهر في الحسابات الختامية.

وقال مدير عام البلدية م. أحمد المنفوحى في مذكرة ردا على سؤال العضو فهد الصانع بشأن الديون المستحقة للحكومة في الحساب الختامي للبلدية: بداية وجب التنويه بأن البلدية تقوم بما يتوجب عليها لحفظ حقوق الدولة وحقوق الغير لعدم إغفال أي منها وبالتالي ظهور مؤشرات تضخم في حساب الديون المستحقة للحكومة يرجع الى عدة أسباب منها:

- تسجيل الغرامات المستحقة على الشركات المخالفة لبنود التعاقد مثل عقود استثمار اللوحات الاعلانية وينشأ الدين نتيجة تأخرهم في سداد الأقساط المقررة (القسط + الغرامات) وكذلك وضع إعلانات زيادة عن المنصوص عليها بالعقد..

ظاهرة تراكم المديونيات خارج نطاق البلدية



إلخ، وأيضا الشركات الأخرى المخالفة لبنود التعاقد بالبلدية وهي تمثل أكثر من 98% من إجمالي الديون المسجلة.

- نشأة ديون على بعض الموظفين المخالفين للتعظيم التي تصدرها البلدية بشأن العلاوات الإجتماعية أو فشل البعض في البعثات الدراسية.. إلخ.

- تحصيل المديونيات يتم وفقا للتعظيم رقم 6 لسنة 1998 الصادر من وزارة المالية، حيث حدد الخصم بنسبة 25% من صافي الراتب بعد خصم قسط النقطة وقسط المؤسسة العامة للرعاية السكنية وأقساط البنوك الناتجة عن القروض ان وجدت، وبالتالي يكون صافي الراتب متدنيا جدا وينتج عن هذا الأمر استقطالة الفترة لخصم المديونية الموجودة على الموظف والاستمرار في سداد الأقساط لفترات طويلة.

● ما يتوجب على البلدية تسجيل كل المديونيات على الشركات والأفراد المخالفين بقيود نظامية

وتظهر مبالغها في حساب ديون مستحقة للحكومة، وكذلك رفع الدعوى القضائية للمطالبة باسترجاع حقوق الدولة وان إثبات مبلغ المديونية بالحسابات ورفع الدعاوى القضائية بالمطالبة هذا لا يعني أن المبالغ الظاهرة في حساب (ديون مستحقة للحكومة) بأنها ديون قاطعة واجبة السداد إلا عند صدور حكم نهائي وهنا يتوجب فصل الدين المستحق أداءه عن الدين محل نزاع قضائي والذي يمكن أن يلغى أو يتم تجميته أو تخفيضه، وبالتالي فهو ليس لدين قاطع مع الاحاطة بأن البلدية تمتلك بعض الأصول لمقابلة الديون المسجلة على الشركات المخالفة منها الكفالات المسحوبة على الشركات المتعاقدة.

● وما يظهر من تراكمات وتضخم في حساب «ديون مستحقة للحكومة» نتيجة طول فترة التقاضي المستغرقة قبل إصدار الحكم النهائي لعدة سنوات مما يظهر هذه الأرصدة سنويا بالحساب الختامي،

الموافقة على ضم المزارع خارج التنظيم في «B1» أقرت توسعة الحدود الشمالية الشرقية لمزارع الوفرة



عادل الميع مقرر اجتماع اللجنة

مانع العجمي بشأن فتح طريق المقوع المؤدي إلى الإحمدي وذلك لدعوة نطق الكويت ووزارة الأشغال، كما تم تأجيل اقتراح يتضمن تطوير مدينة أبو حليفة مع تأجيل اقتراح بشأن نقل الموقع المخصص لمواقف باصات المدارس بمنطقة المنقف إلى موقع آخر بعيد عن المناطق السكنية وذلك لتزويد اللجنة بكشف ميداني من بلدية الإحمدي من الموقع، وبين أنه تمت إعادة الاقتراح المتعلق بتوسعة مدخل ومخرج منطقة جنوب الصباحية من طريق الفحيحيل إلى الجهاز التنفيذي لمزيد من الدراسة.

أوصت لجنة الإحمدي خلال اجتماعها أمس برئاسة عادل الميع بالموافقة على طلب تعديل التوسعة الشمالية والشرقية لمزارع الوفرة. وقال الميع إن التوصية تضمنت التالي: الموافقة على توسعة الحدود الشمالية والشرقية لمزارع الوفرة بمسافة 150 م تقريبا الحازي لحرم السكة الحديد على أن تسلم إلى الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية مع الموافقة على ضم المزارع خارج التنظيم في «B1»، حسب المخطط. وذكر أن اللجنة أجلت بحث الاقتراحات التالية وتشمل: اقتراح العضو

الغريب يدعو إلى القضاء على العمالة السائبة



يوسف الغريب

شدد عضو المجلس البلدي يوسف الغريب على ضرورة التعاون ما بين الإدارة المختصة في بلدية الكويت ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وذلك للقضاء على ظاهرة العمالة السائبة في المناطق السكنية. وطالب الغريب في تصريح صحفي بإصدار قرار جزائي يتم من خلاله حرمان الكفيل من كفالة العمالة ووضعه ضمن القائمة السوداء في الإدارات المختصة بشؤون العمالة، وكذلك يتم إغلاق ملف الشركة التي جلبت تلك العمالة السائبة. وبين ان العمالة السائبة خطر محقق يهدد امن وامان

البلاد وكابوس بلا حلقنا، حيث باتت هذه المشكلة في تزايد كبير وخطير، وحتى الآن لم نر حل لهذه المشكلة وازدادت المشاكل المتعلقة بتلك العمالة السائبة التي يتسببون فيها في أرجاء البلاد وخصوصا المناطق السكنية. ونتمنى الغريب ان تكون هناك حملات موسعة تشنها فرق التفتيش في الجهات المختصة هدفها القضاء على ظاهرة العمالة السائبة واستمرار الحملات التفتيشية دون تهاون وزيادة المداهمات التي يقومون بها في عدة مناطق للقبض على العمالة السائبة.

«القانونية» تبحث تعديل لائحة البناء

«المدني» بديوان كمال

يقدم العضو د.حسن كمال ندوة بعنوان «التطور الحضاري والمدني» على أرض الكويت» بمشاركة أستاذ الأنتروبولوجيا وعلم الآثار حسن اشككاني وذلك مساء اليوم بديوانه بمنطقة الدعية.

تبحث اللجنة القانونية والمالية في المجلس البلدي خلال اجتماعها اليوم برئاسة مانع العجمي التعديلات المقترحة على لائحة البناء. وتضمن جدول الأعمال التالي: التعديلات المقترحة على كل من لائحة النظافة ونقل النفايات وكراسة تأهيل وتصنيف الشركات. لائحة الباعة المتجولين بالسيارات

دبي الأولى

الإثنين 22:30

مركز حمدان بن محمد لإحياء التراث
HAMDAN BIN MOHAMMED HERITAGE CENTER

أنت راعي البيت

البيت | @el_beit

شبكة قنوات دبي
DUBAI CHANNELS NETWORK

107.4
مكثرون وفيركم